الأمم المتحدة

S/2006/131



Distr.: General
27 February 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المتخذ في جلسته الأربعين المعقودة في أديس أبابا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وإلى قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الذي أنشئ بموجبه فريق عامل لمساعدة الحكومة الإيفوارية على تنفيذ برنامجها وتدعيم آليات المتابعة القائمة وتعزيزها. وقد عقد الفريق العامل الدولي اجتماعه الرابع في أبيدجان في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وأصدر البلاغ المرفق طيه (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا البلاغ.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**

280206 280206 06-25466 (A)

المرفق

الاجتماع الوزاري الرابع للفريق العامل الدولي المعني بكوت ديفوار

البلاغ الختامي

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

١ - عقد الاجتماع الوزاري الرابع للفريق العامل الدولي في أبيدجان في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، تحت الرئاسة المشتركة لمعالي السيد رورودولف أدادا، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والفرنكوفونية للكونغو، والسيد بيير شوري، الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار. وحضر الاجتماع وزراء جنوب أفريقيا وغانا وغينيا وفرنسا والنيجر ونيجيريا بالإضافة إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والممثل السامي المعني بالانتخابات في كوت ديفوار، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وممثلو الولايات المتحدة الأمريكية، وبنن، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، والبنك الدولي.

٢ - وعرض رئيس الوزراء على الفريق استنتاجات الحلقة الدراسية التي نظمتها الحكومة في ياموسوكرو في الفترة من ٩ إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٦، فضلا عن التدابير التي يعتزم اتخاذها لضمان التعجيل بالتنفيذ الفعلي لخريطة الطريق، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح وتحديد الهوية. ويهنئ الفريق رئيس الوزراء على قيامه بمبادرة تنظيم هذه الحلقة الدراسية والاستنتاجات التي توصل إليها. ويحيي الفريق روح الانفتاح التي يتمتع بها رئيس الوزراء الذي يشجع على الحوار مع جميع الجهات الفاعلة في الساحة السياسية الإيفوارية. وفي هذا الصدد، يرحب بالتعاون القائم بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء.

٣ - ويطلب الفريق من جميع الأطراف الإيفوارية الشروع دون إبطاء في عمليات نزع السلاح وعملية تحديد هوية السكان.

٤ - وسعيا إلى إيجاد مناخ سياسي واجتماعي من شأنه إتاحة إحراز تقدم كبير في تنفيذ خريطة الطريق، يحض الفريق جميع الأطراف الإيفوارية، لا سيما وسائط الإعلام، التي تشكل عقبة في طريق عملية السلام والمصالحة بدعواتها المتكررة الداعية إلى الكراهية، على الامتناع عن جميع هذه الأعمال.

٥ - ويجب على الأطراف أن تتعهد بالامتثال بصرامة لحظر المظاهرات العامة على النحو المنصوص عليه في المرسوم الرئاسي المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويجب على

الأطراف أيضا أن تتعهد بحمل أنصارها على الامتناع عن أي إعلان أو عمل من شأنه تأجيج التوترات السياسية والاجتماعية.

٦ - ويندد الفريق بشدة بأعمال العنف الأخيرة بما في ذلك تلك المرتكبة ضد موظفي وممتلكات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لا سيما في غرب البلد. ويأسف للخسائر في الأرواح البشرية. ويذكر السلطات الإيفوارية بالتزامها بضمان أمن الأشخاص والممتلكات وفقا للمعايير والاتفاقيات الدولية التي التزمت بها الحكومة الإيفوارية. وفي هذا الصدد، يذكر الفريق ببيان الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ ويحث سلطات حكومة كوت ديفوار على الامتثال بصرامة للمبادئ التي تنظم أنشطة الوكالات الإنسانية بغية تيسير عودتها وعملها في مجال تقديم المساعدة وحماية السكان المعوزين.

٧ - ويؤكد الفريق من جديد أن كل من يعرقل السير الحسن لعملية السلام والمصالحة يكون عرضة لجزاءات مجلس الأمن.

٨ - وفيما يتعلق بالجمعية الوطنية، يذكر الفريق ببيان الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ الذي يشدد على ضرورة تفادي اتخاذ أي إجراءات من جانب واحد، ويذكر بأنه على الأطراف الامتثال بصرامة لجميع أحكام قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، ويشدد على أهمية قرارات الاتحاد الأفريقي. ولاحظ الفريق أن الأمين العام يعتزم البقاء على اتصال بالأطراف المعنية بهدف التوصل إلى تنفيذ القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥) وقرارات الفريق العامل الدولي.

٩ - ويشدد الفريق على وجوب تعزيز أمن موظفي ومرافق هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية من أجل ضمان استقلاليتها وكفالة الوصول إليها بحرية وعلى نحو منصف لجميع الأطراف والتوجهات الإيفوارية. ويناشد الفريق رئيس الوزراء بأن يتخذ التدابير الأمنية الملائمة حتى تتمكن هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية من أداء مهامها.

١٠ - ويلاحظ الفريق المشاورات الموسعة التي أجراها الممثل السامي المعني بالانتخابات مع الأطراف الموقعة على اتفاقات السلام، لا سيما اتفاق بريتوريا. ويؤيد القرار التحكيمي للممثل السامي المعني بالانتخابات الوارد في بلاغه المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦ والذي يفيد بأن انتخاب مكتب اللجنة الانتخابية المستقلة يتماشى مع نص اتفاق بريتوريا. ويؤيد الفريق العامل الدولي أيضا توصية الممثل السامي المعني بالانتخابات بدعوة رئيس الدولة ورئيس الوزراء والأحزاب السياسية إلى التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تفاهم سياسي من أجل ضمان التشغيل الفعال للجنة الانتخابية المستقلة قبل بداية شهر آذار/مارس.

١١ - ويدعو الفريق جميع الأطراف الإيفوارية إلى التعاون الوثيق معه لتيسير تنفيذ عملية السلام وإلى الامتناع عن العنف واللجوء إلى الحوار والتشاور لتسوية جميع الخلافات.

١٢ - وسيعقد الفريق اجتماعه المقبل في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ في كوت ديفوار.